فان رضي رضي الحق فلا يضره ان يرضي وصف العبد الذي هو مدبر
واقع عليه التدبير لا نفس التدبير وانما يوصف بالشر المدبر اما
نفس التدبير فخير محض لا يتنوع وانما التنوع بالاعتبار والاضافة
وتلك الاضافات مدبرة لا تدبير وحسن التدبير يكون واقعا
على الكل من حيث كونه مرشدا لمعرفة تعالى ومعرفا بوحدانيته
ونفوذ تدبيره في الكل فهو بذلك طريق لنعرف كمالات تعالى
ولا احسن من المعرفة بالله ومما نصب مرشدا وهاديا لها فيجب
الرضا به ولا عبرة بمن لم يوفق على ان عدم توفيق البعض لا
مقصود لانه من تمام الدلالة على نفوذ التدبير قال بعض المحققين
القضا عبارة عن اضافة الافعال كلها لله وانها بقدرته وارادته
فيكون الرضى في الطاعة بالقضا وبها وفي المعصية بالقضاء
لانها اذ لم يرض بالقضاء فقد خاصم الحق في احكامه لانه
فالمعصية كالمرض قد رضا دواؤه التوبة والمرض الادوية
ومراتب الرضى بالقضا متفاوتة فهو في الامور الدينية
والدنيوية سلام لان عالم الحس والشهادة لا يخلو عن اربعة
انواع نعم ونقم وهما الدينية وطاعة ومعصية وهما الدنيتان
فاذا رضي العبد بما قسم له وتطلع للثواب الاخروي اتقى
عنه الحسد وصبر على الابتلا فلا يسخط ولا يقول الا ما يرضي
الله ووجود التالم في المؤلم لا يخرجه عن الرضى لان ذلك طبع
البشر والمرضي في النعم هو امتثال ما امر الله فيها من الزكاة
والانفاق في القربات والايثار بطيب طيب وطيب نفس وكذلك

الامتثال

الامتثال للفرايض والنوافل وترك المحرمات والمكروهات في امور
الدين لرضا الحق قال تعالى ورضيت لكم الاسلام دينا وقال الله
لموسى ان رضائي في رضائك بقضائي والرضى بالاخرج عن الدنيا
ايمان والله تعالى لا يرضى لاعمالي الامور ويكسر سفاسفها
والاكمل ما تورث على الادنى عقلا ونقلا والرضى بالله عن كل شيء
احسان وهنا تتم الارواح لان العبد الضعيف اذا كان مولاه
عظيما موصوفا بالكمال المطلق تتم به وتشرف بخدمته ونسبته
واستغنى اذا نظر الى قدر نفسه وقدر مولاه فبطبعه والاكون
لطاعته عبدا قدر لو رؤيته ان مولاه اعظم من ذلك ولو كان
عليه السلام على جلالة قدره يتوب الله في كل يوم مائة مرة نظر امته
الى عظمة مولاه وما عنده من حسن العفو كل الاخلاق واذا تقرر
هذا فاعلم ان مقتضى الارادة القديمة نوعان كون وشرع واستعمال
العبد في مراد الله الشرعي هو الرضى فلا ينبغي للعبد ارادة مع
ارادة مولاه ثم قال والويل اي الخسران لمن لم يعرفك مطلقا
للكفر وضلاله بل الويل ثم الويل كرره تهويلا واشعارا باستغراق
الخسران لجميع حالاته ويشهد له ويل للجاهل مرة وويل للعالم
عشر لمن اقر بوحدانيتك في الذات والصفات والافعال ولم يرض
باحكامك سواء كانت من باب التكليف كالاوامر والنواهي الشرعية
او من باب التصرف والتصريف كالامور التي يجريها على العباد
غير ملائمة للاغراض كالفقر والامراض ولواحق الاعراض فان
العارف يعرف ان مولاه هو الحاكم الذي لا راد لحكمه وحكم الواحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)